

في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر - أية مقارنة للتحليل؟

باديس بن عيشة - جامعة ورقلة

والدولة بهذا المعنى هي مجموعة من المؤسسات التي تقف على رأس مجتمع مدني، ولكنها لا تنفصل عنه، بل تمتد بأطرافها داخله، ويمتد هو بدوره بأطرافه في داخلها، إن الدولة هي القوة الضابطة لهذا المجتمع والمسيرة لحركته، ولكنها هي نفسها نتاج له وليبئته التي يعمل فيها ويتفاعل معها. فالدولة - كمجموعة من الأجهزة وكسلوك له أهدافه وتوقعات وقدرات - ما هي إلا نتاج تاريخي للبناء الاجتماعي، وهي في نفس الوقت فاعل فيه - ولا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر. وبالفعل فقد ظهر شكل الدولة الحديث، كتنظيم لممارسة السلطة السياسية في بعض المجتمعات الأوروبية، بصفة مستقلة عن أي شكل للسلطة السياسية والاقتصادية أو الثقافية أو الدينية أو أية سلطة أخرى، متزامنا مع مفهوم الخدمة العمومية ومفهوم الأمة ومع تطور الرأسمالية وصعود البرجوازية. نتج هذا المفهوم السياسي الجديد من مسار طويل داخل مجتمعات تتزايد في التعقيد وتشهد تطورا اقتصاديا هاما، وانتشر هذا الشكل السياسي ليعم المعمورة بما فيها دول العالم الثالث اثر حركات التحرر.

إن تحليل هذا الشكل الجديد من الدولة في دول العالم الثالث يطرح إشكالات نظرية، ذلك أن الدولة في مثل هذه الدول خرجت من سياق تاريخي وديناميكية خاصين، بالفعل فالهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى الدينية مستقلة ومختلفة، فهي نتاج قطعة مع المستعمر ولكنها في ارتباط بالاقتصاد العالمي الرأسمالي، وعليه لا يمكن مقارنة وتحليل الدولة في هذه الدول دون الأخذ بمده العناصر.

نشأت الدولة في الجزائر من تناقضات اجتماعية وسياسية وثقافية مورثة عن الجزائر المستعمرة، وجاءت الدولة مند الاستقلال لتفرض نفسها على مجتمع منهدك ومخطم جراء الهيمنة والاستغلال الاستعماري إضافة إلى حرب التحرير وهذا تحت مبرر التحديث و التطوير وهما المهمتان الأساسيتان للدولة، وسيظهر لاحقا أن النتائج لم تكن في مستوى الأهداف ولا حتى في مستوى الوسائل المستخدمة ولا الجهود المبذولة، فعوضا أن نشهد تنمية عن طريق الدولة شهدنا نمو للدولة ذاتها ولهايكلها وصلاحياتها: دولة تختلف عن المفهوم الحديث للدولة على الرغم أنها أخذت منها بعض الهياكل وأنماط التنظيم.

سنحاول فيما يلي الإجابة عن بعض الأسئلة التي نراها أساسية، لمقاربة منهجية لتحليل الاقتصاد الجزائري وهي :

هل ظروف نشأة "الدولة" بعيدة الاستقلال كانت كفيلة حتى تأخذ صفة الدولة كل مدلولاتها المؤسساتية والسياسية والاجتماعية؟ والى أي حد يمكن اعتبار هذه ظروف، مسؤولة عن الأداء الاقتصادي، والى أي مدى تحكمت طبيعة النظام السياسي في البناء الاقتصادي؟ وهل بديهيات النظرية الاقتصادية محققة على الحالة الجزائرية؟

تواصل الجزائر مسار إصلاح المؤسسات المسماة "عمومية" منذ الثمانينيات، ولا يزال الأمر مستمرا حتى اللحظة، ذلك انه وعلى الرغم من تبني التوجه نحو اقتصاد السوق، بتبني العديد من القوانين، لكن نفس نمط المؤسسات "العمومية" العاجزة والمعروفة منذ السبعينيات لا يزال سائدا، وهو الأمر الذي يدفع للتساؤل عن وجود إرادة سياسية فعلية في الإصلاح، والملاحظة المتعمنة تبين أن السياسة الاقتصادية تأرجحت - تبعا للظرف - بين ضرورة الحفاظ على زبائن النظام السياسي وما يترتب عليه من تسبب في رقابة العجز من جهة، وبين قيد عجز المؤسسات الذي تتحمله الخزينة العمومية من جهة ثانية. هذا التناقض قد يجد تفسيره في طبيعة النظام الناشئ بعد الاستقلال (تكون الدولة)، وفي معارضة النخب لقوانين السوق، وهو الأمر الذي يفسر أيضا الصعوبة التي نجدها في الجزائر لنشوء مجال اقتصادي مستقل عن الإدارة و أجهزة الدولة عموما.

وإذا كان لنا أن نفهم الدولة في الحاضر، فان ذلك لا يتم إلا إذا تعرفنا على القوى التي شكلت الدولة والمجتمع في الماضي، ذلك انه إذا انطلقنا من تعريف الدولة بأنها " مجموعة من الأجهزة المركزية تمارس سلطتها - من خلال مجموعات من الموظفين - وفقا لمبدأ السيادة على إقليم معين، تحتكر في داخله الاستخدام الشرعي لوسائل القسر الذي يمكنها من أن تكون سلطة في ما يتصل بصناعة القوانين وتطبيقها"¹.

1- دولة الاقتصاد :

يحتل هذا الشكل الذي أسميناه الدولة دورا مركزيا في الاقتصاد بدون منافس، بعد تأمين كل وسائل الإنتاج والتبادل الأساسية منذ سنوات الاستقلال الأولى، فكل الأنشطة الاقتصادية تديرها الدولة بما فيها ما تبقى من أنشطة خاصة، ذلك أن الرأسمال المحلي مرتبط إلى حد كبير بالدولة².

1-1- الاقتصاد أسير السياسة

هيمن القطاع العام على الاقتصاد الجزائري وذلك عبر أربعة أساليب أساسية : القطاع العام الموروث أصلا عن الاستعمار، التسيير الذاتي والذي جرى تطبيقه في القطاعين الفلاحي والصناعي، تأمين الأصول الأجنبية، توسيع القطاع العام بواسطة الاستثمارات العمومية خلال السبعينيات، ويضاف إلى كل هذا، احتكار الدولة للنظام النقدي والمالي والتجارة الخارجية، هذه الوضعية مكنت النظام السياسي-لغاية الثمانينيات- من استخدام الاقتصاد والمؤسسات والهيكل العمومية لمحاولة تخفيف التناقضات الاجتماعية والسياسية التي تحرك المجتمع وتهدد استقرار النظام³.

لقد تم إبرام عقد ضمني (خلال عشرينيتين) يسيّر علاقة الدولة بالمجتمع، كان فيه الأخير براغماتيا حيث يكتفي بإشباع بعض طموحاته الأساسية في حين يسهر الأول على دوام العقد، وذلك بالسعي إلى أن لاتصل الفجوة بين التطلعات الجماهيرية والواقع إلى الحد الذي يفرض إعادة النظر في طبيعة السلطة السياسية، وعليه فقد تكفلت المؤسسات العمومية و الإدارة برفع مستويات تشغيل العمالة دونما أي قيود للحد من ضغوط البطالة، وتم الحرص على ضمان ديمومة نشاط اغلب المؤسسات العمومية على الرغم من وضعيتها المالية الكارثية، وتم دعم المواد الاستهلاكية الواسعة الاستهلاك للحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات المحرومة وتجنب غضبها.

1-2- قطاع خاص خفي صنيع الدولة

إن نمو القطاع العام منذ الاستقلال بصورة حصرية في بعض القطاعات، لم يمنع من تواجد نمو قطاع خاص محلي، خاصيته الأساسية هو انه تكون وتطور وتدعم ضمن النظام لاقتصادي المهيمن وتحت ظل الدولة وبفضلها.

1-2-1 ضعف البرجوازية المقاول:

لقد حطم الاستعمار الفرنسي كل الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجدت قبله، وظلت البرجوازية الجزائرية

على المستوى المؤسسي تم تبني مبدأ فصل السلطات (القانونية والتشريعية والتنفيذية) لكن عمليا، تمارس السلطة الفعلية خارج الهياكل والمؤسسات الرسمية الظاهرة، داخل بعض الدوائر الضيقة، والمجموعات غير الرسمية والتي تشمل عناصر من مصالح الأمن وقيادة الجيش وبعض الدوائر في الدولة، واحتكرت الدولة اغلب وسائل الإنتاج والتبادل، أما المجال السياسي ولغاية محاولة الانفتاح التي جرت بعد أكتوبر 1988 ظل تحت رقابتها، ولازالت تحدد اتجاهات تطوره وهامش التعبير فيه، وبذلك تلعب الدولة دورا أساسيا في تشكيل المجتمع؛ غير انه وبالمقابل فان فعل الدولة هذا يتم في مجتمع يكونه أفراد وجماعات بطموحات ومصالح تعكسها ممارسات سوسيوسياسية مستقاة من مرجعيات ثقافية خاصة وهذا الأمر هو الذي يجعل الدولة في الجزائر مكانا دائما للصراع بين مختلف القوى والأفراد والعصب ذات مصالح متناقضة توظف مواقعها داخل الأجهزة ضمن إستراتيجية تنسجم مع مصالح كل فئة: ذلك أن الدولة هي مصدر التراكم والامتيازات ونقطة التقاء كل الطامحين إلى الريع، وهذا ما يجعل التحكم في الدولة مسألة أساسية قد تجعل من الصراع بين العصب والجماعات يأخذ طابعا عنيفا قد يصل إلى الدموية.

هذا الشكل من الدولة هو الذي فرض نفسه على المجتمع بصورة تدريجية، وتحولت الأجهزة المكونة لها إلى أجهزة خاصة في أيدي بعض ذوي المصالح، يسيرون المال العام وكأنه خاص ويفرضون على المجتمع طبيعة العلاقة السياسية ومضمونها؛ وعليه لا تجب مقارنة هذا الشكل من الدولة انطلاقا من الجانب الاقتصادي، حيث هي مهيمنة، أو أي جانب آخر، بل يجب مقارنته من حيث انه يريد أن يكون المنشئ لكل تجليات المجتمع وللعلاقات داخله، فالمشكلة ليست في تواجده في جميع المستويات بل في انه يريد الاستحواذ على جميع الجوانب ورقابتها وتشكيلها وعليه فان هذا الشكل الجديد من الدولة يجب تحليله من خلال طبيعة علاقته مع المجتمع في مجملها (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، البنية الاجتماعية) لأنه انطلاقا من الدولة وبواسطة أجهزتها نشأت علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة.

تميز النظام ألدولي في الجزائر بالعناصر التالية: نظام سلطوي أساسا؛ نظام تحكم في المجتمع في مختلف الجوانب، والعلاقات الاجتماعية تنطلق من الدولة وحولها، كما أن الاختلالات (عدم مساواة) الاجتماعية الجديدة مردها أساسا طبيعة العلاقة السياسية، العلاقة مع الدولة. وهو ما نحاول استعراضه، ومنه إلى الإشكالات المنهجية التي يطرحها اقتصاد نشأ ضمن هذه الصيرورة.

⁵ من دون أية منافسة داخلية أو خارجية وتتركز أغلبية أنشطة هاته الفئات في عمليات التحويل الأخيرة للمنتجات الاستهلاكية.

1-2-2 الدولة تصنع القطاع الخاص

ظل خطاب الدولة اتجاه القطاع الخاص بنفس المضمون لغاية بداية الثمانينات متميزا بازدواجية فهو يتحدث عن الاشتراكية، والعدالة الاجتماعية والتأميم في حين إن الممارسات اليومية لا تخلو من العديد من الاستثناءات لهذه القواعد. إن هشاشة القاعدة الشعبية والاجتماعية للفريق الحاكم تلك الفترة (62-65) أجبرته على محاولة إعادة هيكلة المجتمع خصوصا داخل أجهزة الدولة وذلك محاولة خلق جماعات مصالح مهيمنة جديدة، هاته الجماعات رأت في البرجوازية المحلية منافسا جديا لمراقبة هياكل وموارد الدولة الموروثة عن الاستعمار وعليه اضطرت إلى السماح بتواجدها شريطة إن لا تكون مستغلة (الميثاق الوطني [1976]). صاحب هذا الخطاب صدور العديد من النصوص والقرارات التنظيمية كان أولها قانون الاستثمار (227-63) والموجه بصورة خاصة للمؤسسات الخاصة الأجنبية بمنحها بعض الامتيازات والضمانات أما قانون الاستثمار الثاني (الأمر 844-66) والذي فتح المجال للرأسمال الخاص ومنحه عديد الامتيازات الاقتصادية والمالية وفتح نسبيا مجال النشاط شريطة الحصول على الاعتماد.

إن مجمل هاته الإجراءات والممارسات جعلت القطاع الخاص مرتبط بالدولة وهيكلها الإدارية والاقتصادية حيث أصبح شغل أصحاب رؤوس الأموال هو البحث عن علاقات دعم داخل الأجهزة لتجاوز التنظيم والحصول على الصفقات والامتيازات أو الرخص .

لم يقتصر ارتباط القطاع الخاص بالدولة على الجانب التنظيمي والقانوني والتشريعي بل تعداه إلى الاقتصادي، فتطور السوق المحلي ومستوى الحماية والصفقات العمومية جعل أهم جوانب علاقته مع الدولة تتلخص في حيازة أكبر جزء من هاته الصفقات إلى جانب الحصول على منتجات بأسعار أقل من الكلف وحتى أقل من الأسعار الدولية وهو الأمر الذي مكن القطاع الخاص من تحقيق أرباح هامة لم يخص إلا جزءا يسير منها إلى إعادة توسيع الإنتاج (راسمة المؤسسات) ⁶. وتعود أصول المقاولين الجزائريين إلى تجار وحرفيين تحولوا إلى صناعيين بالإضافة إلى فئة جديدة تتزايد أهميتها مع الوقت وهي فئة إطارات المؤسسات والإدارات العمومية الذين اختاروا الخوض في الاستثمار في قنوات وقطاعات يدركون -بحكم مسارهم- طرق سيرها وهو الأمر الذي يظهر الارتباط المتعدد والعلاقات التفضيلية التي تجمع القطاع الخاص بالدولة وأعوامها "إنها

(الحضرية والريفية) ضعيفة ومحدودة أمام البرجوازية والرأسمال (ألفلاحي والصناعي) الكولونيالي، وعليه لم تتمكن من قيادة وتنشيط المطالب الوطنية أو التأثير فيها، لكن وبفعل الثورة التحريرية واكتشاف البترول، أعاد المستعمر صياغة سياسته بواسطة مشروع قسنطينة (1959-1963)، والذي حاول إعادة صياغة الروابط الاستعمارية الجزائرية الفرنسية وهذا عبر وسيلة أساسية وهي ترقية قوة نائلة مشكلة من نخبة من إطارات وبرجوازية محلية تحاول السلطة الاستعمارية أن تجعلها طرفها المفاوضات لتحديد طبيعة علاقات التبعية المزمع إقامتها.

عمليا سمحت هذه السياسة بتطور شريحة قليلة نسبيا من التجار وأصحاب الأعمال والمضاربين من بين الجزائريين، ويذكر جيلالي اليابس ⁴ انه خلال السنوات 1957-1960 تضاعف عدد المؤسسات الفردية التي يملكها الجزائريون من 7947 إلى 15000 تتركز أنشطتها بصفة خاصة في التجارة والحرف والخدمات، أما في مجال الصناعة فتكاد تكون منعدمة، وتطورت هذه المؤسسات بفعل سببين أساسيين: تواجد قوات الجيش الفرنسي والممولة من السوق المحلي من جهة إلى جانب سياسة اقتصادية توسعية (مخطط قسنطينة، وقطاع المحروقات حديث النمو) وبذلك تظهر هذه البرجوازية الناشئة (التجارية أساسا) وكأنها منتج استعماري كونها نشأت وتطورت بفضل القدرة الشرائية للمستعمر وسياسته الاقتصادية نهاية الخمسينيات، فهي مرتبطة بالدولة (المستعمر)، وتستفيد هذه البرجوازية بعد الاستقلال من وضع مناسب: تضخم الإنفاق العام، توزيع متزايد للأجور في القطاع العام، ووصلت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي سنة 1965 إلى 68.2% .

بحدوث انقلاب 19/6/1965 شرع في مخططات جهوية خاصة تلتها إستراتيجية للتطوير الصناعي ابتداء من 1967، مضمونها الأساسي برنامج مكثف للاستثمار سيتمكن القطاع الخاص من الاستفادة منه بالتوازي مع تزايد دعم دولته الاقتصاد، وبالرغم من شعار الفريق الحاكم الجديد والمنادي بالاشتراكية فقد أعاد العديد من الملكيات المؤممة لأصحابها المحليين كما وزع عددا من الإعانات لقدامى ضباط جيش التحرير (المحاليين على التقاعد تحت مبرر تجديد الجيش وتشبيبه)، كما منحت نفس هذه الإعانات إلى إطارات جبهة التحرير الملتزمين بالامتناع عن أي شكل من أشكال الرغبة في السلطة أو الصراع حولها، واستتمت هذه الفئات من استغلال علاقتها مع مختلف أجهزة الدولة، للحصول على امتيازات هامة، بدءا بتكوين رأسمال ابتدائي انطلاقا من حيازة أصول ثابتة بأسعار رمزية وتجهيزات ممولة بقروض ذات فوائد جد منخفضة كما استفادت من تراخيص استغلال حصرية لبعض الأعمال والعمليات الإنتاجية

وضعيات ريع...وهي تجسيد مادي لرأسمال من العلاقات"

7

في غياب شرعية انتخابية سارع الفريق الحاكم إلى إبداء رغبته في هيمنة اجتماعية وسياسية وينشئ الشرائح المهيمنة الجديدة " في القرى والمدن كانت تعيش شرائح كبيرة في ظروف مزرية، مهمشة تمتلك شيئاً من الثقافة، مهياًة - بحكم تكوينها الاجتماعي- لخوض معارك ضارية للحصول على السلطة والامتيازات المادية، هذه الطبقات تبرز من خلال الأجهزة السياسية للنظام الوطني الشعبي، وتتخالف مع بعض العناصر من طبقات أخرى لتحتل مواقع قيادية للمجتمع"¹⁰.

لقد دلت أحداث صيف 1962 إن الانشغال الأساسي والوحيد للقادة العسكريين والسياسيين، على المستوى السياسي كان هو كيفية التحكم في الدولة الجديدة لجعلها أداة لرقابة وتسيير المجتمع، أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فانطلق سباق محموم لتولي المناصب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكن من وضع اليد والمراقبة الفعلية للجهاز الاقتصادي. في مثل هذه الظروف وضمن هذا السياق نشأت الدولة وشرع في تنظيم المجتمع من فوق بالدولة لا عن طريق القوى الاجتماعية.

2-3- الدولة تهيكّل المجتمع

إن التنامي التدريجي للدولة وتدخلها في جميع شؤون المجتمع سيمكّنها، إلى حد بعيد، من تحديد أسس التنظيم الاجتماعي. شرع في هذه العملية مع الاستقلال¹¹ وتسارعت وتعمقت بعد انقلاب 1965 وقد عبر عن ذلك بومدين نفسه عن مشروعه بقوله " .. إقامة نظام متكامل من القطاعات التي تغطي كل الأنشطة الوطنية والتي تصل امتداداته إلى المناطق الأكثر بعداً من الوطن لتعكس حضور الدولة كجسم الإنسان والذي تحمل شرايينه الحياة لنقاطه الأبعد"¹² (هـ. بومدين [1977]).

هذه المقاربة ستفضي -بالتدرج- إلى إقامة نظام دولتي حيث المجتمع تحت تصرفه، وحيث العلاقات الاجتماعية تخضع لسلطته، وعلى أي عون أيا كان نشاطه المرور بالدولة، والتي لم تصبح مجرد شريك اجتماعي، بل فرضت نفسها كوسيط إجباري بين مختلف الأعوان والمجموعات الاجتماعية، والتي صار ههما الأساسي البحث عن الدعم داخل مختلف أجهزة الدولة، حيث مركز السلطة الفعلي والضروري لأية ترقية أو امتيازات اجتماعية، ومع تعميم هذه الظاهرة تشكلت شبكات من العلاقات الشخصية، غرضها الأساسي هو الدولة، وبدا التنظيم الاجتماعي وكأنه تركيب لمظلات للحماية يحملها أعضاء مختلف أجهزة وتنظيمات الدولة، هي التي تمكن من حماية الأقران والمساعدين والزبائن والحلفاء. ولعب نظام الحماية هذا و الجهوية والعصب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة العلاقات بين مختلف الشبكات، فمع غياب قواعد محددة تسيير تم اعتماد غالباً نظام

2-مجتمع مرتبط بالدولة

اتضح مما سبق، إن مكانة الدولة داخل الاقتصاد مطلقة وبدون منازع، أما في المجال السياسي فعلى الرغم من الانفتاح المحتشم نهاية الثمانينات ألا أن الدولة احتفظت بهيمنتها بواسطة مختلف أجهزة الرقابة ولا يمكن الحديث عن مجتمع مدني معارض لها أو حتى مستقل عنها.

2-1 هيمنة الدولة وضعف المجتمع :

ظل المجتمع هو الذي يتبع تطور الدولة، ذلك أنها تلعب دوراً هاماً في تشكيله، فالمجتمع بمرته يتهيكل انطلاقاً من طبيعة علاقته بالدولة وحوها. فقد خرج المجتمع من حرب التحرير بعد الاستقلال ضعيفاً محطماً فلا توجد طبقة اجتماعية منظمة حول برنامج اقتصادي وسياسي قادرة على إعطاء ديناميكية للمجتمع "إن الرأسمالية حطمت الجماعات التقليدية، جوعت الفلاحين، خنقت البرجوازية الصغيرة، وإذا لم تتمكن أية طبقة من تقديم الإجابة المناسبة للوضعية التي أنشأها هذا التخطيط ذلك إن أي منها لم تكن كاملة التكوين وليس لها بالتالي دور اجتماعي ولا اقتصادي، ولا أدواتها السياسية، ولا تصورها للتاريخ والمجتمع"⁸.

وعليه فقد تولت الدولة المستقلة والحديثة التحكم في مجمل الاقتصاد الوطني بل تعداه الأمر إلى إعادة تنظيم للمجتمع في مختلف جوانبه، وقامت بهذه المهمة في غياب ثقافة وتقليد الدولة في المجتمع الجزائري، وعليه فقد تم إعادة العمل بمختلف الأنماط والهياكل التي خلفها المستعمر، والتي يغلب عليها الطابع المركزي ومما يعمق المشكل أن ذلك سيتم ضمن إطار إيديولوجي وممارسات سياسية واجتماعية موروثة عن الحركة الوطنية: ثقافة الإجماع، التسلط، الزبونية... وضمن هذا السياق كان خطاب وممارسة السلطة تعتبر الاختلاف خلافاً وتقسيماً وتهديداً للوحدة الوطنية.

2-2 تزايد سلطة الدولة

بعيد الاستقلال كان بناء جهاز الدولة في مرحلة متقدمة، حيث انه تمكن من تجاوز الحزب وورث الجهاز الاستعماري، لكنها دولة مستندة على الفراغ"⁹ بدون قاعدة اجتماعية ولا برجوازية تملك تقاليد سياسية وقدرات وكفاءات اقتصادية.

إن التنظيم الاجتماعي الذي قام في الجزائر من قبل الدولة وحوّلها هو -بحكم طبيعته- منشئ للفوارق الاجتماعية، وهي فوارق تختلف عن تلك التي تنشأ ضمن النظم الرأسمالية، حيث الطبقات الاجتماعية تنشأ تاريخياً في استقلال نسبي عن الدولة، وقد تنشأ بدعم منها لكن ليس انطلاقاً منها، أما في حالة الجزائر فإن البحث عن أصول التمايز الاجتماعي يتم من خلال تحليل طبيعة العلاقة مع الدولة والسلطة السياسية.

3-2 السياسة كمحدد للتمايز الاجتماعي

إن المجموعة الاجتماعية المهيمنة لا يمكن نعتها بالبيروقراطية على الرغم من قيامها ببعض الوظائف التي نجدّها في السياق الغربي، لكن نمط التوظيف، في هذه الحال، لا يتم بناءً على الكفاءة أو الجدارة أو مستوى التحصيل، بل على قاعدة الزبونية، ومنطق العصبية أو الجهوية، لذلك فإن ما يجرّك الموظفين داخل الدولة عادةً ليس خدمة الدولة بل كيف يمكن استخدام الدولة لتحقيق المصالح الشخصية أو مصالح العصبية؟، وبالتالي فإن الجماعة المهيمنة لا تحتل مركزها هذا انطلاقاً من هيمنتها الاقتصادية بل من قدرتها على التحكم في أجهزة الدولة، وعليه فأصول التمايز الاجتماعي متأنية أساساً من طبيعة العلاقات بين الأعوان والجماعة الاجتماعية مع الدولة. بهذا المعنى لا تكون الدولة تعبيراً عن أداة بيد طبقة برجوازية مشكلة سلفاً، إنما هي مكان إنتاج وإعادة إنتاج مجموعات مهيمنة ومجموعات مصالح.

3-3 الدولة ومجموعات المصالح

إن غياب مشروع واضح يحدد ويحكم طبيعة النظام السياسي في الجزائر، يتعذر معه الحديث عن طبقات اجتماعية، ولا يمكن الحديث سوى عن مجموعات مصالح، وهي مجموعة من الأفراد أو الجماعات يضمن انسجامها المكون العسكري لها، لأنه الأقوى بحكم ممارسته للسلطة الفعلية، في حين إن المكون التكنوقراطي هو الأكثر ديناميكية لغاية السبعينيات والذي يظم مسيري وإطارات القطاع العام، وتطور هذا المكون مع تطور القطاع الاقتصادي العمومي، أما المكون الثالث وهو الإداري الذي يمثل مختلف الإطارات العليا للدولة وتوسع خلال الثمانينيات ليشمل المنتخبين المحليين، في حين أن المكون الرابع سياسي يمثل إطارات الحزب والمنظمات الجماهيرية المؤطرة للمجتمع.

هذه العناصر المكونة لهاته الجماعات مختلفة المشارب ومستويات المداخل، ويغطي عليها عدم الاستقرار ذلك أنها تستمد مشروعية وجودها من السلطة السياسية، وأغلب أعضائها من مدنيين لا يملكون ضمان ديمومة المنصب والصفة، وهم معرضون بالتالي للبعود والنزول. وما يحكم المجموعة هو طبيعة ميزان القوة السياسي والظرف، وهو الأمر الذي يفسر مسارعة أي

تبادل المصالح والتوازن بين مختلف مكونات السلطة، وبديهي أن نظاماً كهذا سيكون هشاً ومعرض للاختلال دورياً لأن عمليات تبادل المصالح والمنافع لن تكون سهلة التنفيذ دوماً والتوازنات يمكن أن تختل في أية لحظة، فقد يتعرض عضو نافذ للإقصاء من أجهزة الدولة عندها ستجد شبكة المحميين والزبائن نفها عارية مجبرة على البحث عن تغطية جديدة لحماية امتيازاتها.

إن المعايير الاجتماعية والقيم الثقافية التي يركز عليها المجتمع الجزائري وتسييره تحمل بصمات الدولة وهذا منذ مدة طويلة ورسمها الاستعمار، إن هيمنة وعنف المعمرين (السخرية، انتزاع الملكية الخ...) هي من وجهة نظر المجتمع تعبير عن هيمنة سياسية وعليه فإن المجتمع الجزائري لم يعرف الرأسمالية إلا من خلال الهيمنة والتسلط السياسي. فالاستغلال وعدم المساواة هي نتائج هيمنة الدولة (المستعمرة) قبل أن تكون نتاج المعمر بحد ذاته، وكانت الآمال عند الاستقلال كبيرة لتغيير هذا الوضع.

3-3 العدالة الاجتماعية وترب الدولة

خلف المستعمر وضعاً مزرياً تشترك فيه أغلبية الجزائريين وانتاهم شعوران أساسيان: العدالة الاجتماعية وضرورة تكفل الدولة بالمجتمع (دولة حاضنة)، وذلك أملاً في تجاوز الهيمنة والاستغلال الاستعماري، وكان أملهم أن يعيد الاستقلال لهم كل المنافع والخدمات التي حرّموا منها: الأرض، العمل، السكن، الصحة، التعليم، السلطة السياسية... هذا الترجي والأمل في الدولة سيشكل عاملاً حاسماً لضمان شرعية الدولة ذاتها وشرعية فعلها التنموي.

وعليه فلم يكن ينظر للدولة على أنها رمز الاستقلال الوطني فحسب، بل ألقى المجتمع على عاتقها مهمة التنمية وضمان العدالة الاجتماعية، وانطلاقاً من هذا التكليف تزايدت صلاحياتها ورقابتها على كل الأنشطة الاجتماعية والسياسية خصوصاً في فترة السبعينيات وهي الفترة التي برز فيها بوضوح طبيعة هذا التكليف، وانتظر المواطنون كل شيء. تزايد وتوسع هذا الطلب الاجتماعي جعلهم مقعدين، في حاجة إلى مساعدة الدولة، وجعل هذه الأخيرة في بحث دائم عن موارد لتوزيعها على مختلف الشرائح الاجتماعية، وهو الأمر الذي بدا معه المجتمع خال من أية ديناميكية مستقلة أو مبادرة أو قدرة على الاستقلال عن الدولة.

3-1 تزايد الفوارق وثقل المصالح المرتبطة بالدولة

من المعلوم أن موضوع علم الاقتصاد هو كيفية خلق وتوزيع الثروات بواسطة الأسعار، والتي تشكل العلاقات فيما بينها نظاما منسجما، لكن هل من الممكن تحديد موضوع للاقتصاد في حالة الجزائر، حيث نظام الأسعار المحلي مختل وبعيد عن المنطق الاقتصادي؟ نعتقد أن المقاربة النيوكلاسيكية لا تمكن من فهم وتحليل تدفقات القيم في المجال الاقتصادي للجزائر، كون هذه المقاربة تجعل من الأسعار مفهوما أساسيا لتفسير القيمة وبالتالي لفهم الظواهر الاقتصادية، ولعل المقاربة الريعية هي الأقرب لتفسير التراكم المحقق جراء وضعيات البعض داخل الجهاز الحكومي أو حوله، وذلك بفضل سياسات الحكومات المتعاقبة، لأن الربوع المحصلة جراء بيع عائدات النفط، هي موارد تكونت خارج المجتمع، وبالتالي تفسر الطابع السلطوي لهذا النظام من جهة، كما أنها تفسر لماذا لم تلتزم الأنظمة بمسؤولياتها اتجاه المجتمع وحقه في حكم راشد وهذا عبر سبل ثلاث¹² :

- أثر الرسوم: إن توفر الحكم على موارد هامة، تمكنه من خفض مستوى الضغط الجبائي (إن بشكل رسمي أو بغض الطرف عن التهرب الضريبي)، ومنه يتجنب المساءلة حول أوجه إنفاق الرسوم.
- أثر الإنفاق: خلق طبقة من المستفيدين من الربيع تضعف المؤسسات، وتقلص من المطالبة بالإصلاح.
- تمتع الحكم بالوسائل الكفيلة بمنع تشكل أية مجموعات اجتماعية مستقلة عن الدولة.

عضو معين في منصب في أية هيئة في الدولة إلى تجسيد الامتيازات التي يمنحها المنصب. ضمن هذا المنظور تكون كل الموارد الاقتصادية المراقبة من قبل الدولة محل صراع وتجادب بين مختلف هذه الجماعات والعصب والأفراد ذوي العلاقة بالدولة، وكون القطاع العام هو محتكر هذه الموارد سيجعله في مركز الصراع والتقسام بينها، هذا الأمر هو الذي يفسر الدفاع الذي أبدوه لحماية القطاع العام نهاية الثمانينات، والذي لم يكن بالمرّة من منطلق إيديولوجي بل من منطلق استراتيجي، كون الإصلاحات المزمع إجراؤها آن ذاك كانت ستقضي على هذا الوضع، ويشترك القطاع الخاص أيضا في هذا الموقف كونه نشأ مستفيدا من القطاع العام من جهة، وكون أن العديد من مجموعات المصالح هذه، يستعملون القطاع الخاص لتحقيق الثروة المتراكمة بفضل مواقعهم داخل أجهزة الدولة من جهة ثانية.

4- أية مقارنة لتحليل الاقتصاد الجزائري ؟

¹ - " الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي " ندوة للمعهد العربي للتخطيط، الكويت، دار الرازي، بيروت، 1991، ص21
² - نعتقد انه من الضروري بعد كل هذه السنوات التساؤل عن المبررات الفعلية التي قادت إلى طرد ما يناهز عن المليون معمر والذين كانوا يشكلون الطبقة الوسطى في المجتمع خلال فترة الاستعمار، من صناعيين وكبار ملاك اللراضي وحرفيين وما يملكونه من خبرات ومعارف، على الرغم من أن تواجد عدد منهم لا علاقة له بالوضع الاستعماري، والى أي حد كان هذا الأمر مرتبط بجرمان المجتمع من أية قوى منظمة لمواجهة إعادة تشكيل المجتمع وفقا لشروط يملئها النظام السياسي؟، وألا يمكن أن نستنتج من مسار الانفتاح الحالي على أن هذا الطرد لم يكن إلا مؤقتا في انتظار تحسن إمكانيات تفاوض العناصر المستفيدة (الكولون الجدد) من النظام السياسي طيلة سنوات الاستقلال،
³ - لم تمكن هذه الإجراءات من خلق قطاع عام فعلي، لأن ذلك يتطلب - كما يقول الأستاذ احمد هني في مرجع سيذكر لاحقا - أن تكون " إجراءات القرار عامة، ووطنية وتمثيلية"

⁴⁴ D.Liabes. *Capital prive et patrons d'industrie en algerie 1962-1982*, CREA , 1984, p.220.

⁵ G.Hidouci, *Algérie, la libération inachevée*, La Découverte, 1995, p.45

⁶ A.Henni, *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algerie*, ENAG , 1991, p.105

⁷ D.Liabes, op cité, p124.

⁸ J.F.Lyotard, " L'Algerie évacuée ", *Socialisme ou barbarie*, mars-1963, pp.41-42

⁹ J.F.Lyotard, " L'Algerie évacuée ", op.cité, p.42

¹⁰ M.Harbi, *L'Algerie et son destin, Croyons ou citoyens*, Arcantère, 1992, P.125.

¹¹ J.Leca, J.C.Vatin, *L'algerie politique: institutions et régime*, FNSP, 1975

¹² F.Tahalite « Pour en finir avec la rente », Colloque banque mondiale, Paris. 2111/2003

<http://www.algeria-watch.org/talahit-rente.htm>